الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض 3,5٪

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2,82 دولار ليبلغ 73,77 دولارا بتراجع بلغ نسبته 3,5٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

مجلس إدارة «المؤسسة» مستمر حتى ديسمبر المقبل

«البترول»: لا تمديد للقيادات النفطية

أحمد مغربي

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني عقد اجتماعا موسعا امس مع قياديي القطاع النفطي وأكد خلال الاجتماع الى عدم التمديد لأي قيادي نفطي لديه خدمة أكثر من 35 عاما في القطاع النفطي او وصوله الى سن الـ 60 عاما، وذلك لتغلق «البترول» باب المخالفات لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وقالت ان الاجتماع الذي عقد في مسرح القطاع النفطي أمس الساعة 2 ظهرا، خلص الى ان مجلس ادارة مؤسسة البترول سيستمر حتى ديسمبر المقبل، لحين تشكيل مجلس جديد.

وذكرت إن قائمة أبرز المغادرين للقطاع النفطي تضم عددا من قيادات الصف الأول سواء في «مؤسسة البترول» أو الشركات، بالإضافة لعدد من قيادات الصف الثاني في الشركات النفطية، ويبلغ عدد الرؤساء التنفيذيين المنتهية خدمتهم حوالي 4 رؤساء، فيما يبلغ نواب الرئيس التنفيذي حوالي 6 نواب.

وبناء على ذلك الاجتماع، فإن القطاع النفطي يترقب حالة جديدة من تغيير الدماء الجديدة على مستوى الشركات النفطية التابعة ومجالس الادارات.

ولجأت «البترول» العام الماضي الى تمديد خدمات أكثر من رئيس تنفيذي ونائب للرئيس التنفيذي وذلك لمصلحة العمل في حالات استثنائية ولأسباب جوهرية تقتضيها مصلحة العمل تمديد الخدمة وذلك حسب التوجهات الداخلية منذ العام 2013 التي تم تطبيقها والالتزام بها بصورة عامة، بشرط ان يعمل القيادي بتناغم وانسجام مع فريق العمل القيادي التنفيذي على مستوى الشركة/ المؤسسة وكذلك على مستوى القطاع النفطي.

إلا أن الامر تعرض لهجوم شديد من قبل مجلس الامة وظهر جليا في استجواب وزير النفط.

من جهة ثانية، اعتبرت المصادر ان عملية الدمج بين الشركات النفطية اصبحت صعبة الآن وسيتم تأجيلها.

تأجيل عملية الدمج بين الشركات النفطية إلى إشعار آخر

ترقية غدير القدفان

أحمد مغربي

أصدرت مؤسسة البترول الكويتية تعميما أمس بترقية غدير القدفان لوظيفة نائب العضو المنتدب للتسويق العالمي بالمؤسسة، وإحالة ناصر الصالح الى منصب مستشار في قطاع التسويق العالمي. وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن الشيخ خالد الصباح استمر في منصب نائب العضو المنتدب لمبيعات التسويق العالمي، على أن يتم العمل بتك التغييرات اعتبارا من يوم الأحد المقبل.

وتعيين غدير القدفان في منصب نائب العضو المنتدب لعمليات التسويق العالمي، وأصبح جمال اللوغاني نائبا للعضو المنتدب لتنظيم عقود التسويق العالمي، وأصبح ناصر الصالح مستشارا في قطاع التسويق العالمي، ويرجع في أعماله للعضو المنتدب للتسويق العالمي.

كسرت موجة التراجع منذ 4 أسابيع

200 مليون دينار مكاسب رأسمالية للبورصة

شريف حمدي

كسرت مؤشرات بورصة الكويت موجة التراجع المستمر منذ 4 أسابيع جنحت فيها المؤشرات للانخفاض الجماعي على وقع عمليات بيع طالت العديد من الأسهم القيادية بالسوق الأول والمتوسطة والصغيرة بالسوق الرئيسي، وذلك من خلال عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية لتنهي البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام بدعم من مؤشر السوق الأول، فيما واصل مؤشر السوق الرئيسي التراجع ولكن بشكل محدود.

جاء هذا التحسن بأداء مؤشر السوق الأول بعد عمليات بيع بهدف جني الأرباح، خاصة أن هذه النوعية من الأسهم كانت محط اهتمام المستثمرين الأجنبي والمحلي على حد سواء قبل ترقية البورصة لمؤشر فوتسي، وشهدت ارتفاعات سعرية لافتة.

ورغم اتجاه مؤشرات السوق للتحسن نسبيا، إلا أن السيولة شهدت خلال تعاملات الأسبوع انخفاضا كبيرا، هو الأدنى أسبوعيا منذ نحو 4 أشهر ببلوغ القيمة الإجمالية للتداولات 56,5 مليون دينار بمتوسط 11 مليون دينار يوميا.

وكان لافتا منذ جلسة افتتاح الأسبوع التراجع الحاد في مستوى السيولة بقيمة تداولات 6,7 ملايين دينار فقط، وظلت السيولة عند هذه المستويات مع تحسن نسبي لكنها كانت دون 10 ملايين دينار حتى جلسة الأربعاء التي تخطت فيها مستوى 10 ملايين باستهداف أسهم قيادية في مقدمتها سهم أجيليتي، ثم ارتفعت في جلسة ختام الأسبوع إلى قرابة 19 مليون دينار باستهداف أسهم بنكية في المقام الأول.

وبنهاية تعاملات الأسبوع، انخفضت السيولة بنسبة 37٪ بتسجيلها 56,5 مليون دينار تراجعا من 90,5 مليون دينار الأسبوع الماضي.

ومع تحسن أداء مؤشرات السوق، حققت القيمة الرأسمالية مكاسب بنهاية تعاملات الأسبوع هي الأولى منذ الترقية لمؤشر فوتسي، وذلك بأكثر من 200 مليون دينار لتصل بانتهاء آخر الجلسات إلى 28,561 مليار دينار، ارتفاعا من 28,356 مليار دينار في الأسبوع الماضي، وبذلك عوضت القيمة الرأسمالية جزءا من الخسائر التي لحقت بها منذ 4 أسابيع وبلغت نحو 800 مليون دينار.

وأغلقت مؤشرات السوق على تباين في الأداء، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,7٪، محققا 35 نقطة مكاسب، ليرتفع المؤشر إلى 5039 نقطة، ارتفاعا من 5004 نقاط الأسبوع الماضي.

● حقق مؤشر السوق الأول ارتفاعا بنسبة 1,1٪، وذلك بمكاسب بلغت 56 نقطة ليصل إلى 5228 نقطة، ارتفاعا من 5172 نقطة الأسبوع الماضي.

● استمر مؤشر السوق الرئيسي بالتراجع لكن بقدر محدود بلغ 0,02٪ بنهاية التعاملات، محققا نقطة واحدة خسائر ليتراجع إلى 4696 نقطة، وذلك من 4697 نقطة.

قيمة العقد تبلغ 150 مليون دولار

«نفط الكويت» تبدأ تأهيل المقاولين لمشروع الإنتاج المبكر

محمود عيسى

بدأت شركة نفط الكويت عملية التأهيل المسبق للمقاولين بشأن بناء مرافق الإنتاج المبكر في مشروع حقول النفط والغاز الجوراسية شمالي الكويت.

وقالت مجلة ميد إن قيمة العقد تبلغ 150 مليون دولار، ومن المقرر تنفيذه وفقا لنظام البناء والتملك والتشغيل BOO.

وأضافت المجلة أن المشروع يهدف للبدء في الإنتاج المبكر لخام الزيت الجوراسي الخفيف والغاز الخفيف، مع اعتبار الكبريت المنصهر والماء المعالج منتجات ثانوية من مشروع تطوير الهيدروكربونات الجوراسي الحامض من خلال تركيب منشأة إنتاج سطحية.

ويشمل نطاق العمل في المشروع كلا من:

● أقسام مداخل النفط، الفصل، والمعالجة والتصدير.

● قسم ضغط الغاز.

● معالجة الغاز التي تشمل أعمال التكييف والتحلية والتجفيف، فضلا عن قسم التصدير.

● قسم معالجة المياه العادمة والتخلص منها.

● وحدة استرداد الكبريت وقسم نقل الكبريت.

● أنظمة المرافق والمساعدة والدعم للأقسام التي سبقت الإشارة إليها.

● البنية التحتية للمرافق مثل المباني والطرق وما إلى ذلك.

● تكامل المرافق مع أنظمة الشركة القائمة.

ومع ذلك، قالت الشركة صاحبة المشروع إنها ستقيم أيضا مستندات التأهيل المسبق المقدمة من المقاولين «المشهورين»، إلى جانب المقاولين الواردة أسماؤهم في القائمة المعتمدة لديها.

وكانت مجلة ميد قد ذكرت في أغسطس الماضي أن شركة نفط الكويت كانت تخطط لطرح مشروعين لمرافق الإنتاج الجوراسي المبكر قبل نهاية العام الحالي.

وتتطلع الشركة لطرح هذه العقود وفقا لنموذج البناء والتملك والتشغيل، الذي يسمح للمقاول الرئيسي باسترداد التكاليف من خلال تشغيل المرفق قبل نقله إلى الشركة المملوكة للدولة.

وتملك شركة نفط الكويت خيار شراء المنشأة بعد فترة خمس سنوات.

وبموجب شروط عقد مرافق الإنتاج المبكر، سيكون لدى الشركات التي يرسو عليها المشروع 22 شهرا لتنفيذه، على أن تتولى مسؤولية إدارة وصيانة المرفق لمدة خمس سنوات.

لمدة شهر ينتهي في 25 نوفمبر المقبل

تمديد الأجل النهائي لتقديم الاستشارات الإدارية لمبنى «الركاب 2»

محمود عيسى

مددت وزارة الأشغال العامة المهلة الممنوحة للمقاولين لتقديم عطاءاتهم بشأن عقد استشارات إدارة المشروع المتعلقة بمبنى الركاب رقم 2 ومباني خدمات أخرى بمطار الكويت الدولي، وذلك لمدة شهر ينتهي في 25 نوفمبر المقبل.

ونسبت مجلة ميد الى مصادر على دراية بالمشروع قولها ان الشركات التي دعيت لتقديم العروض تشمل كلا من: سي إتش 2 إم الأميركية، إيغيس الفرنسية، هيل إنترناشيونال الأميركية، إنيكو الإسبانية، لويس بيرجر الأميركية، بارسونز الأميركية، إس إن سي - لافالين الكندية، وترنر آند تاون سيند البريطانية.

وذكرت المجلة أن العقد الاستشاري لإدارة المشروع يغطي المبنى 2، إضافة إلى الحزمة 2، التي تغطي إنشاء مبان خدماتية للمسافرين، وطرق تتصل بمبنى الركاب رقم 2.

وكانت وزارة الأشغال العامة قد أهلت في شهر يونيو الماضي 22 مجموعة لمناقصة عقد الحزمة 2 في توسعة مطار الكويت الدولي.

يذكر أن معظم الشركات التي تأهلت للعطاء قد حصلت على الموافقة لتقديم عروضها بشأن مناقصة بناء المبنى 2 في عام 2014، وتشمل القائمة تحالفات تجمع بين شركات محلية وإسبانية وإماراتية وإيطالية وصينية وتركية وكورية جنوبية وجنوب أفريقية.

وانتهت ميد الى القول بأن مرحلة ثالثة من توسعة مطار الكويت الدولي سيتم طرحها في وقت لاحق، كما أن ثمة خططا لبناء مطار جديد في الجزء الشمالي من البلاد، وسيتم تطبيق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذه.

خلال أغسطس الماضي.. وارتفاع التسهيلات الشخصية إلى 15,3 مليار دينار

«بيتك»: 1,7٪ نمو الائتمان إلى 36,2 مليار دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي ارتفع في أغسطس من العام الحالي مسجلا 1,7٪ وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث بلغ 36,2 مليار دينار مقابل 35,6 مليار دينار في أغسطس من العام الماضي، بينما تراجع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف نسبته 0,1٪ على أساس شهري مقارنة مع يوليو.

وأضاف التقرير أن أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 512,6 مليون دينار أي بنسبة 3,5٪ مقارنة مع أغسطس العام السابق مسجلة 15,3 مليار دينار (تمثل 42,3٪ من إجمالي الائتمان في أغسطس 2018)، يليها قطاع النفط الخام والغاز بنمو 421,2 مليون دينار ونسبته 32,5٪ حين بلغت 1,7 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع الصناعة بنمو 71,7 مليون دينار أي بنسبة زيادة 3,7٪، حين تجاوزت للمرة الأولى من عامين 2 مليار دينار (تمثل 5,5٪ من إجمالي الائتمان). يليه قطاع التجارة بنمو 58 مليون دينار أي نسبته 1,7٪، وصولا إلى 3,4 مليارات دينار (تمثل 9,5٪ من إجمالي الائتمان).

وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لبعض القطاعات الاقتصادية كانت في المؤسسات المالية غير البنوك أعلاها تراجعا من حيث القيمة بنحو 220,2 مليون دينار أي بنسبة 16,6٪ وهي الأعلى في عامين، يليه قطاعا العقار والإنشاء بتراجع 165,2 مليون دينار أي بنسبة 1,6٪، فيما تراجع الائتمان الموجه لقطاع الخدمات العامة ولقطاعات مصنفة كأخرى بنسبة 1,2٪ و2,9٪ على التوالي.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ مثلت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 42,3٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,5٪ في أغسطس 2017، في حين انخفضت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا بشكل طفيف مستحوذة على 27,4٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في أغسطس، مقابل 28,4٪ في نفس الشهر من عام 2017، وتراجعت حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان بنحو طفيف إلى 69,7٪ بنهاية أغسطس مقابل 69,9٪ في أغسطس 2017.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى 4 أنواع.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 75٪ في أغسطس 2018 مقارنة مع 72,4٪ في أغسطس 2017، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 15,9٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 17,9٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 2017.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 6,7٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7,5٪ في أغسطس 2017.

وقد شهدت القروض الشخصية الأخرى النوع الرابع ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت 2,4٪ مقارنة مع 2,2٪ في أغسطس2017.

اقتربت التسهيلات الائتمانية المقسطة من 11,5 مليار دينار مرتفعة 7,1٪ عن حجمها في أغسطس 2017. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بنسبة 2,2٪ مقارنة مع يوليو 2018. أما القروض الشخصية الاستهلاكية بلغ مستويات الائتمان الممنوح لها بلغ 1,02 مليار دينار منخفضة 7,5٪ عن 1,11 مليار دينار في أغسطس 2017، بينما تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء 1,6٪ على أساس سنوي مقتربة من 10 مليارات دينار في أغسطس 2018.